**الخـــــــــــــاتمـــــــــــــــــــــــةالخاتمة**

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة -وأرجو أن أكون قد وفيت بالمطلوب- وأشكره على نعمائه عليّ وعلى عباده الصالحين.

وأودّ أنْ أذكر في النهاية أهم نتائج البحث، وزبدته في النقاط التالية:

* إن علماء الحفنية قد بذلوا الجهود الكافية في الرّد على الخوارج بمختلف فرقهم.
* إنّ أساس الفتن التي وقعت في الأمة هو الغلو في الدين، حيث إن الخوارج غلوا في بعض مسائل الدين، بينما أهملو الجانب الآخر.
* المذهب الخارجيّ منتشر بقوّة في العصر الحاضر، ولانتشاره أسباب عدة.
* المنهج التكفيري والذي سلكته الأحزاب المبتدعة -المنتسبة للإسلام- المعاصرة عنصر فاعل في إنتشار المذهب الخارجي.
* الاضطهدات التي وقعت ببعض التنظيمات الإسلامية في بعض الدول، قد ساهمت في انتشار الفكر التكفيري.
* إن التكفير له مخاطر كبيرة تعود على الفرد والأسرة والمجتمع.
* تُعتبر الخوارج من أهل البدع والضلال، وهم غير خارجين عن الإسلام.
* الخوارج فرق كثيرةٌ متناحرة فيما بينها كل واحدة منها تكفّر الأخرى وتَلْعَنها.
* تُعتبر الخوارج أوّل فرقة ظهوراً في الأمة.
* إن مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان كان بمثابة نزعة أوّلية لظهور الخوارج.
* كما أن الدرو الذي لعبه ابن سبأ اليهودي كان قد أسهم بشكل كبير في انتشار الفتنة بين المسلمين.
* موضوع التحكيم يُعتبر المحور الأساس في نشوء الخلاف بين الخوارج وبين الصحابة .
* استدلالُ الخوارج بقضية التحكيم على كفر مرتكب الكبيرة، أوّل مسألة تتعلق بمنهحية التكفير وحكم مرتكب الكبيرة.
* إنّ الخوارج من أَجْهل خلق الله عز وجل، حيث فسّروا النصوص على فهْمِهم القائم على الجهل.
* بُعد الخوارج عن أهل العلم، والعلماء الرّبانيين أوقعهم في ضلالات كثيرة.
* الخوارج لا يأخذون بفهم أهل العلم والسّلف، وإنما يأخذون بظواهر النصوص.
* مسألة الإيمان من المسائل الشائكة لدى الخوارج، حيث انزلقوا في تفسيره انزلاقا كبيراً.
* قولهم في العصاة، وإخراجهم من الملة، والحكم على تخليدهم في النار، كان نتيجة فهمهم للإيمان فهماً خاطئاً.
* قولهم في الإيمان إنما بُني نتيجة فهمهم للنصوص -الوارد في مسائل الإيمان- فهماً خاطئًا، وأيضا بناءً على الشّبه العقلية التي استندوا إليها في إخراج العاصي من الإيمان.
* القول الحقّ في الإيمان هو: أنه قول وعمل، وأنه يتبعّض ويتركّب، ويزيد وينقص.
* اختلاف الخوارج فيما بينَهم -في مسألة الحكم على العاصي- لدليلٌ واضحٌ على الاضطراب في المنهجيّة التي اتبعوها في الحكم على العاصي.
* إخراج الخوارج مَنْ وافقهم -في بعض الأمور- مِنْ بعض الأحكام الواقعة فيهم؛ لدليلٌ واضحٌ على الخلل في منهجيّة التكفير، وفيما يتخذونه من أحكام..
* قسوة الخوارج في إطلاق الأحكام على المخالفين لم تقتصر على البالغين، بل شمِلَت أيضا الأطفال والرّضع.
* القول الحقّ في العصاة أنهم غير خارجين عن الملة، وأنهم يوم القيامة تحت مشيئة المولى تبارك وتعالى.
* حصول الشّفاعة في العصاة يوم القيامة من أقوى الأدلة على نقض قول الخوارج.
* وكذلك خروج العصاة من النار -بعد أخذ نصيبهم من الجزاء- من الأوجه القويّة في بطلان قول الخوارج.
* مسألة القول في التكفير مما اعتبره العلماء من المسائل العظام لِمَا يترتّب عليه مِن أحكام عديدة.
* كما أنّ القول فيه بلا عِلم يُعبتر من القول على الله بلا علم.
* التّكفير حكمٌ شرعيّ، ولا يُكفَّر أحٌد إلا من كفّره الله ورسوله.
* لا بد من التفريق بين الحكم على المعيّن، وبين الحكم المطلق.
* يجب إقامة الحجة على المخالف قبل إطلاق الحكم عليه.
* يُعذر المتلبّس بالكفر حال جهله -الجهل المعتبر-، ما لم يكن حصوله عن تعمّدٍ.
* لا بدّ في التّكفير على المعيّن مِن تحقّق الشّروط، وانتفاء الموانع التي استنبطها أهل العلم من النّصوص.
* لا بد في التأويل أن يكون سائغاً في لغة العرب، وأن يكون معتبراً في عرف أهل العلم، ما كلّ تأويلٍ يُعذر فيه قائله.
* الخوارج من أعظم المتناقضين في باب التّكفير، حيث لا يوجد لديهم ميزان مستقيم في تكفير المخالف، فهُم يُكفّرون بالّلوزام، ويُكفّرون بالظّنو والأوهام.
* مسألة الإمامة العظمى من أهمّ مسائل الدين، وذلك لما ينوط بها من أمور مرتبطة بالمعاش.
* تَنْعقد الإمامة عند أهل السنة والجماعة بأحد الطرق الثلاثة: الاستخلاف، بيعة أهل الحل والعقد، طريق الغلبة، أما الخوارج فلا يعتبرونها صحيحةً لانعقاد الإمامة، إلا الطريق الأول.
* الخوارج خالفوا أهلَ السُّنّة في كثير من الشّروط التي وُضعت لنصب الإمام، منها: قول بعضهم بجواز تولي المرأة شؤونَ الحكم، وكذلك عدم اشتراطهم القرشية في نصب الإمام.
* إنّ علماء الحنفية استدلوا بالنّصوص الواردة في الكتاب والسنة الدّالّة على الاجتماع والوحدة، والطّاعة للإمام في المعروف، والدّالّة كذلك على ذمّ المفارقة.
* استشهادهم بأقوال السّلف وأفعالهم -وفي مقدمتهم الصحابة - في ذمّ المفارقة، والاجتناب عن الفتن، وعدم الخوض فيها، ولا التّحريض عليها.
* بيان علماء الحنفية لحرمة الخروج على الحكام وعدم منابذتهم، ولا مصارعتهم، كما بيّنوا أنه لا يجوز شتمُهم ولا التعريض بهم، بل يُدعى لهم بالصّلاح والتقوى.
* حثُّ علماء الحنفية بالصّبر على جور الحكام وظلمهم، وذلك للمصلحة العامة.
* كما بيّنوا أنّ الطعن في الولاة والحكّام إنما من سيرة الخوارج وعادتهم؛ حيث تبيّن -وعلى مدى التاريخ- أنهم لم يصونوا كرامة الولاة.
* كما أوصى علماء الحنفية بضرورة الوقوف مع الحاكم ونصرته في وجه الخوارج والبغاة الذين يستبيحون بيضة الحاكم والدولة.
* وذكر علماء الحنفية أنّ للخروج على الدولة والمجتمع أضراراً عظيمةً تعود أثرها على الفرد والمجتمع، ومن أعظمها خراب الأمن، وسفك الدماء، وسعي الفساد في الأرض.
* مسألة الحكم بغير ما أنزل الله من المسائل التي يُدندن حولها الخوارج منذ أنْ ظهروا وإلى أن تقوم الساعة، حيث اعتبروا أنّ الحكم بغير ما أنزل الله كفرٌ مطلَقٌ مخرِجٌ من الملة، وعلى أساسه كفّروا الحكام، والتابعين لهم، والراضين بهم، والساكتين عنهم، -وهلمّ جرا-.
* إيضاح علماء الحنفية أنّ الحكم بغير ما أنزل الله يختلف باختلاف الأحوال، وأنّ ليس كل حكم بغير ما أنزل الله مخرج من الملة.
* نصّ علماء لاحنفية على وجوب احترام الصحابة وتوقيرهم، وعدم الطعن فيهم، ولا ذكرهم بسوء، وبيّنوا أنّ الوقيعة فيهم من شأن أهل البدع من الخوارج والروافض وغيرهم.
* إنّ علماء الحنفية قد أكّدوا أن عليّاً كان محقّاً في قتال الخوارج، وأنه بذلك نال الأفضلية التي بيّنها النبي .
* إنّ الخوارج كانوا مخطئين في قضية التحكيم، وقد بيّن لهم ابن عباسٍ رضي الله عنهما أوجه الخطأ فيما ذهبوا إليه، ومع ذلك أصرّ بعضهم على قولهم.
* كما أوضح علماء الحنفية أنه -واستدلالا على فعل عليٍّ وابن عباس -، يُستحسن مناصحة الخوارج والبغاة، وإزالة شبهاتهم التي تعقلوا بها، ونصحُهم بالتي هي أحسن، ودعوتهم للرجوع إلى الحق.
* الخوارج عطّلوا الله عن صفاته -الواردة في الكتاب والسنة-، ومنها: إنكارههم رؤية الله يوم القيامة، وكذلك قولهم بخلق القرآن.
* إنكارهم للسنة النبويّة، حيث إنّ بعضهم أنكروا السّنة النبوية جملة وتفصيلا، بينما الآخرون منهم أنكروا حجّيّة أخبار الآحاد في العقائد.
* إنكارهم بعض أحكام الدّين، ومنها:
* إنكارهم حوضَ النبي .
* إنكارهم الرجمَ في المحصن الزاني.
* إنكارهم شفاعَة النبي في العصاة يوم القيامة.
* إنكارهم المسحَ على الخفين.

وغير ذلك من الأحكام التي ردّوها، عناداً منهم وتكبّراً.

هذه بعض النتائج التي توصّلت إليها من خلال قراءتي للبحث.

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا وحبيبنا محمد صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدِّين.